مستخلص الدراســة

يهدف هذا البحث لدراسة العوامل التي أدت لزيادة معدلات التضخم في الصومال للفترة (1990-2005) وتشمل هذه العوامل الحرب الأهلية والمســتمرة منذ عام 1990م والتي ترتب عليها غياب السلطة المركزية الفاعلة بلإضافة لعمليات التزوير (الشلن) من قبل أمراء الحرب في الصومال.

أيضا يدرس هذا البحث التأثيرات المختلفة للتضخم على الإقتصاد الصومالي خصوصا تأثيراته على معدل النمو- توزيع الدخل – ميزان المدفوعات ومعدلات الإدخار والإستهلاك لدراسة أسباب وتأثيرات التضخم على الإقتصاد الصومالي استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وإستعان بمصادر أولية كالاستبيان والذي تم إجراءه مع مجموعات مختلفة شملت التجار وموظفي البنوك – والاسر بينما المصادرالثانوية شملت المراجع منشورات المنظمات الطوعية والأمم المتحدة بالإضافة للتقارير السنوية لبنك الصومال المركزي.

توصلت الدراسة إلى أن للتضخم أثار سالبة على قطاعات مختلفة مــن الإقتصاد الصومالي لعل أبرزها تأثيرات على الفقر – العمالة – الدخل والنشاطات التجارية لأنه يخلق حالة من عدم التأكد وسط المستثميرن والمدخرين .

وأوصى البحث بالشروع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كل ألوان الطيف الصومالي . على أن تشرع هذه الحكومة بعد تكوينها في إصدار السياسات الإقتصادية وتشمل هذه السياسات تحفيز الاستثمار والادخار ،والعمل على زيادة الانتاجية في القطاعات المختلفة بلإضافة للسيطرة على الزايادة في معدلات عرض النقود.

وأخيرا العمل على استقرار وإرتفاع قيمة سعر صرف العلمة المحلية (الشلن) مقابل الدولارات والمعلات اللأجنبية الاخرى.